

نافذة الإسكان الاقتصادية

العدد 70
آذار 2022

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط
الاستراتيجي والأبحاث/ المجموعة المالية

المحتويات

3	أخبار بنك الإسكان على الصعيد المصرفي
8	أداء القطاع المصرفي الأردني لعام 2021
12	أداء الاقتصاد الأردني لعام 2021 وتوقعات العام 2022
19	أداء الاقتصاد العربي لعام 2021 وتوقعات العام 2022
21	مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي
26	تطور وسائل التواصل الاجتماعي عالمياً ومحلياً

أخبار بنك الإسكان على الصعيد المصرفي

110.1 مليون دينار صافي أرباح مجموعة بنك الإسكان لعام 2021

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال شهر كانون الثاني الماضي عن ارتفاع صافي أرباحها بعد المخصصات والضرائب لعام 2021 لتصل إلى 110.1 مليون دينار، مقابل 42.5 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2020.

وفي ضوء هذه النتائج القوية، أوصى مجلس الإدارة بعد إقراره للبيانات المالية لعام 2021، خلال اجتماعه بتاريخ 2022/1/20، بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2021 بمعدل 20% من القيمة الاسمية للسهم.

متانة العمليات المصرفية الرئيسية

واصلت مجموعة البنك خلال العام 2021 تحقيق أرباح تشغيلية قوية، وذلك رغم انخفاض أسعار الفوائد عالمياً وتراجع الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد في أسواق المجموعة الرئيسية المتأثرة بوباء كورونا، مما يعكس قدرة المجموعة على التوظيف الفعال للموارد المتاحة ضمن مختلف قطاعاتها التشغيلية، إلى جانب القدرة على ضبط التكاليف والمصاريف بمختلف أنواعها.

تعزيز حقوق المساهمين

كما واصلت المجموعة مع نهاية العام 2021 تحقيق نمو مستدام في إجمالي حقوق المساهمين، التي ارتفعت بنسبة 4.7% لتصل إلى 1.2 مليار دينار، وذلك على الرغم من قيام المجموعة بزيادة مخصصاتها لخسائر القروض خلال العام 2021، في خطوة تعكس قدرة المجموعة على إدارة المخاطر بفعالية وتعزيز متانة وصلابة مركزها المالي وحقوق المساهمين فيها.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة ما نسبته 16.8% كما في نهاية العام 2021، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل. كما ارتفع العائد على حقوق المساهمين ليبلغ 9.3% كما في نهاية العام 2021.

تعزيز جودة محفظة التسهيلات الائتمانية

واصلت مجموعة البنك تعزيز جودة محفظة التسهيلات واستمرت في دعم العديد من المشاريع في مختلف مواقع تواجدتها، وساهمت في دعم جهود الاقتصاد الوطني الهادفة إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والأمان الاجتماعي، كما تمكنت المجموعة من تخفيض نسبة الديون غير العاملة لتصل إلى 5.1% كما في نهاية العام 2021، مقابل 5.6% لعام 2020. وقد ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة إلى أكثر من 100% لعام 2021 نتيجة لتسجيل مخصصات إضافية لخسائر القروض تجاوزت مبلغ 50 مليون دينار في العام 2021 استمراً لسياسة المجموعة المحافظة والاحترازية.

وبموازاة ذلك، عززت المجموعة أيضاً نسبة تغطية الديون العاملة والمصنفة ضمن المرحلة الثانية (stage 2)، وتمكنت من زيادة نسبة تغطية المخصصات الخاصة بالمرحلة الثانية لتصل إلى 33% من إجمالي مديونيات هذه المرحلة كما في نهاية العام 2021.

وفي تعقيبه على هذه النتائج، أعرب رئيس مجلس الإدارة، السيد عبد الإله الخطيب، عن بالغ اعتزازه وفخره بمواصلة تحقيق المجموعة لنتائج مالية متميزة وتسجيل ربح تشغيلي قوي وصافي أرباح بعد المخصصات والضرائب تجاوز مبلغ 110 مليون دينار مع نهاية العام 2021، وذلك على الرغم من الظروف والتحديات الصعبة التي يواجهها الاقتصاد، والآثار السلبية غير المسبوقة لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بأكمله، مما يؤكد على حصة إدارة الموجودات والمطلوبات في البنك، واتباع منهجية محافظة ومدروسة عبر السنوات، مكنت البنك من تعزيز مركزه المالي وفي نفس الوقت تسجيل عائد أكبر للمساهمين.

وأوضح الخطيب، أن المجموعة واصلت الاحتفاظ بمخصصات إضافية آمنة لمحفظة التسهيلات بلغت أكثر من 50 مليون دينار تم اقتطاعها خلال عام 2021، علاوة على ما تم الاحتفاظ به في العام الماضي والسنوات السابقة، وتهدف هذه الخطوات الوقائية إلى حماية البنك وتعزيز قوة مركزه المالي في ضوء صعوبة المرحلة والأوضاع الاقتصادية السلبية الناجمة عن تفشي وباء كورونا.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك، السيد عمّار الصفدي، أن البنك واصل سياسته الملتزمة بالحفاظ على سلامة أصوله وجودتها، مع الاستمرار في تحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات وضبط التكاليف، مما أدى إلى تعزيز الأنشطة التشغيلية الرئيسية في البنك وزيادة كفاءتها وتسجيلها لنتائج مالية قوية في نهاية العام 2021.

وبين الصفدي أن البنك قدّم في العام الماضي خدماته ومنتجاته المصرفية المميزة وفق أحدث الوسائل الممكنة، وعمل بشكل وثيق مع عملائه لتلمس احتياجاتهم ومطالباتهم وتوفيرها بالشكل الذي يلبي توقعاتهم وتطلعاتهم وبما يليق بمكانة البنك المتقدمة في السوق المصرفي الأردني.

وأشار الصفدي إلى أن البنك يعكف حالياً، وكخيار استراتيجي، على تقديم أحدث التطبيقات الإلكترونية والرقمية ضمن أفضل الممارسات المصرفية المعمول بها عالمياً، إلى جانب مواكبته المستمرة للتطورات المستجدة في عالم الصناعة المصرفية وما توفره التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، بهدف التحول الرقمي في خدمات وعمليات البنك، وتطبيق تكنولوجيا حديثة قائمة على الذكاء الاصطناعي الرقمي، والذي من شأنه أن يحافظ على مكانة البنك الريادية، وتسهيل وتحسين الإجراءات المتبعة لضمان تقديم أفضل الحلول المصرفية للعملاء في أماكن تواجدهم وبأفضل الوسائل الممكنة.

وأضاف الصفدي أن البنك تمكّن من المحافظة على متانة قاعدته الرأسمالية، حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.2 مليار دينار، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.8% وبلغت نسبة السيولة 131% كما في 31 كانون أول 2021، وكافة هذه النسب أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

أهم المؤشرات المالية لمجموعة بنك الإسكان (2017 - 2021)

المبالغ بملايين الدنانير*

البيان / السنة	2021	2020	2019	2018	2017
مجموع الموجودات	8,245.3	8,306.0	8,439.2	8,300.0	8,145.2
ودائع العملاء	5,213.2	5,466.5	5,810.5	5,873.8	5,828.1
القروض والتسهيلات الائتمانية (بالصافي)	3,946.9	4,107.4	4,158.8	4,255.4	4,212.6
حقوق الملكية	1,216.8	1,161.9	1,123.8	1,080.1	1,116.2
الأرباح قبل الضريبة	163.1	77.7	132.2	132.0	180.0
الأرباح بعد الضريبة	110.1	42.5	83.7	94.5	125.2
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين	**63.0	37.8	-	47.3	63.0
الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة EPS (دينار)	0.335	0.116	0.257	0.287	0.387
حصة السهم من الأرباح الموزعة (دينار)	**0.200	0.120	-	0.150	0.200
سعر السهم في نهاية العام (دينار)	3.70	3.00	5.48	8.37	8.37

* الدينار الأردني = 1.4104 دولار أمريكي

** أرباح مقترح توزيعها على المساهمين عن عام 2021 بنسبة 20% من القيمة الاسمية للسهم.

بنك الإسكان يطلق تطبيق Iskan E-Trading المختص بتداول الأسهم

أطلق بنك الإسكان خلال شهر شباط الماضي تطبيق Iskan E-Trading المختص بتداول الأسهم والسندات العالمية، الذي يُعد الأول والوحيد من نوعه في المملكة حيث يتيح لعملاء البنك تداول السندات العالمية بشكل آلي ومباشر.

ويسعى بنك الإسكان من إطلاق التطبيق الخاص والحصري إلى تسهيل وصول عملائه إلى استثماراتهم في الأسواق العالمية في أي وقت ومن أي مكان، وتطوير أساليب تقديم خدمات الاستثمار بأحدث التطبيقات الإلكترونية والحلول الرقمية الذكية.



ويتضمن تطبيق Iskan E-Trading عدة مزايا تتمثل بإمكانية التداول في معظم الأسواق العالمية التي تغطيها دائرة خدمات الاستثمار في البنك بالأسعار الفورية بشكل مباشر خلال فترات تداول الأسواق العالمية. ويتم تنفيذ أوامر الشراء والبيع من خلال التطبيق بخطوات واضحة، والتنقل بسهولة بين خيارات التطبيق App Features، وإمكانية عرض البيانات المتعلقة والمهمة بمحفظة العميل. إضافة إلى التحديث الفوري لأرصدة العميل البنكية ومتابعة المحافظ الاستثمارية

الخاصة بالعميل بشكل آلي ولحظي والاطلاع على آخر الأخبار التي تخص الشركات والأسواق العالمية من خلال التطبيق في أي وقت.

ويعد تطبيق Iskan E-Trading الذي يمتاز بتصميم عصري متميز، مغايراً ومختلفاً عن باقي تطبيقات تداول الأسهم العالمية التي تقدمها الشركات، لكونه خاصاً ببنك الإسكان وليس بشركة تداول، وهو مرتبط مباشرة مع حساب العميل البنكي، كذلك مرتبط بمنصات التداول العالمية بشكل مباشر، ويتم من خلاله تحديث محفظة العميل بشكل آلي وفوري. ويمكن لعملاء بنك الإسكان من حملة الهواتف الذكية (Android و iOS) تحميل التطبيق الذي يمتاز بمعايير أمان عالية والاستفادة من مزاياه المتعددة والمتنوعة.

بالتعاون مع CISI بنك الإسكان يعقد برنامجاً تأهلياً لموظفي الخزينة والاستثمار

مواصلة لجهود البنك الحثيثة في رفع المستوى المعرفي لموظفيه وتعزيزاً لقدراتهم المهنية، عقد بنك الإسكان خلال شهر شباط الماضي برنامجاً تأهلياً للشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمارات (ICWIM)، وذلك في مركز التدريب والتطوير التابع للبنك.

بنك الإسكان يعلن عن الفائزين بجوائز حسابات التوفير لنهاية العام 2021

أعلن بنك الإسكان عن نتائج السحب على جائزتي نهاية العام 2021 لحسابات التوفير، قيمة كل منها 99,999 دينار والتي فاز بها كل من (عائد كوركيس صباغ) المدخر لدى فرع الجاردنز و(خالد سعيد النعيمات) المدخر لدى فرع البيادر.

وجاءت حملة حسابات التوفير للعام 2021 ضمن إطار سعي البنك إلى تعزيز ثقافة الادخار لدى عملائه وتشجيعهم على فتح حسابات التوفير وزيادة فرصهم لربح جوائز يومية، وشهرية، ونصف سنوية، وسنوية.

بنك الإسكان يطلق موقعه الإلكتروني الجديد لتعزيز تجربة عملائه الرقمية

أطلق بنك الإسكان نهاية العام الماضي 2021 موقعه الإلكتروني الجديد باللغتين العربية والإنجليزية بتصميم تفاعلي متطور وعصري، وبما ينسجم واستراتيجية البنك في التحول الرقمي والابتكار.

ويتميز الموقع الإلكتروني بسهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمنتجات البنك وخدماته وسهولة استخدامه، حيث تم تطويره بشكل يتوافق وأعلى معايير الجودة في تكنولوجيا الويب، إذ تم الاستفادة من التقنيات الحديثة في التصميم المتجاوب، بالإضافة إلى أدوات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في توظيف تطبيقات متطورة بما يتيح الفرصة للمستخدمين والعملاء التواصل والتفاعل مع الخدمات التي يقدمها البنك ضمن منصة محفزة تفاعلية.

حملات ترويجية لتحفيز العملاء على إصدار حوالات ويسترن يونيون من خلال تطبيق "إسكان موبايل"

أطلق بنك الإسكان خلال شهر كانون الأول من العام الماضي 2021 حملتين ترويجيتين لتحفيز عملائه الحاليين والمحتملين على استخدام تطبيق إسكان موبايل لإصدار الحوالات السريعة ويسترن يونيون.



وهدفت الحملة الأولى إلى تحفيز عملاء البنك على إصدار الحوالات السريعة ويسترن يونيون من خلال تطبيق إسكان موبايل، بحيث يعفى العميل من عمولة إصدار أول حوالة ويسترن يونيون يقوم بإصدارها من خلال تطبيق بنك الإسكان، وحسب المحددات المعتمدة لدى البنك.

وأما الحملة الثانية فأتاحت للعملاء 10 فرص لربح 500 دينار نقداً والتي شارك بالسحب عليها كافة العملاء مصدري الحوالات السريعة ويسترن يونيون من خلال استخدام تطبيق "إسكان موبايل" خلال مدة الحملة.

أداء القطاع المصرفي الأردني لعام 2021

استكمالاً لدوره الريادي في دعم الاقتصاد الوطني، فقد واصل القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2021 التصدي لآثار جائحة فيروس كورونا والتخفيف من تبعاتها على مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال العديد من الإجراءات كتأجيل الأقساط للقطاعات المتضررة منها، وضخ السيولة اللازمة لمواصلة أعمالها واستمراريتها، وهو ما ساهم في العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي في المملكة. وضمن هذا الإطار أطلقت البنوك خلال العام 2021 صندوق رأس المال والاستثمار الأردني برأس مال 275 مليون دينار، بهدف الاستثمار في الشركات الأردنية الواعدة، مما سينعكس على مستويات التشغيل والإنتاج والمناخ الاستثماري والاقتصاد الكلي على مستوى المملكة. كما شهد العام الماضي تطوراً كبيراً على صعيد التحول الرقمي للعمليات المصرفية وبما يلبي أهداف استراتيجية الشمول المالي.

في حين لعب البنك المركزي الأردني دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار النقدي بفضل سياسته النقدية وأثرها في استقرار سعر صرف الدينار الأردني، والمحافظة على استقرار معدلات التضخم عند مستويات مستقرة ومنتدنية للمحافظة على القوة الشرائية للدينار، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، إضافة إلى دوره في تحفيز واستدامة النمو الاقتصادي المحلي ومستويات التشغيل واتباع نهج نقدي يوائم بين التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمتغيرات المحلية خاصة في ظل التداعيات الأخيرة التي أفرزتها جائحة فيروس كورونا.

هيكل الجهاز المصرفي الأردني

- يتكون القطاع المصرفي الأردني من 23 بنكاً منها 13 بنكاً تجارياً أردنياً، و6 بنوك تجارية عربية وأجنبية، و3 بنوك إسلامية أردنية، وبنك إسلامي عربي كما هو الوضع في نهاية عام 2021.
- أعلن كابيتال بنك خلال شهر شباط الماضي عن توقيع اتفاقية لشراء 100% من رأسمال بنك سوسيته جنرال/ الأردن، وتأتي هذه الاتفاقية تمهيداً لاستحواذ كابيتال بنك على عمليات وفروع بنك سوسيته جنرال العاملة في الأردن كافة، حيث تعد عملية الاستحواذ هذه هي الثانية من نوعها التي يقوم بها كابيتال بنك في أقل من 12 شهراً، إذا تم الاستحواذ على أعمال بنك عودة في الأردن والعراق، وسترفع هذه الاتفاقية من قيمة أصول مجموعة كابيتال بنك إلى ما يقارب 6 مليارات دينار.
- وقّع بنك الاستثمار العربي الأردني خلال شهر شباط الماضي اتفاقية لشراء الأعمال المصرفية لبنك الكويت الوطني في الأردن، وتحظى هذه الصفقة بموافقة البنك المركزي الأردني، حيث سيتم بموجب هذه الاتفاقية تحويل مجمل موجودات ومطلوبات بنك الكويت الوطني/ الأردن تلقائياً لبنك الاستثمار العربي الأردني بما في ذلك حسابات ودائع وقروض عملاء البنك.

نتائج أعمال البنوك الأردنية لعام 2021

أظهرت نتائج البيانات الأولية للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها 15 بنكاً ارتفاعاً في صافي أرباحها لعام 2021 بنسبة قدرها 118.2%، حيث بلغ صافي أرباح البنوك بعد الضرائب والمخصصات حوالي 592.1 مليون دينار مقارنة مع 271.4 مليون دينار لعام 2020، أي بارتفاع مقداره 320.7 مليون دينار. ويُعزى هذا الارتفاع في صافي الأرباح إلى ما يلي:

- نمو إجمالي الدخل لعام 2021 بنسبة قدرها 3.6%، حيث بلغ حوالي 2.7 مليار دينار مقارنة مع 2.6 مليار دينار في نهاية عام 2020، نتيجة بدء التعافي التدريجي الذي شهدته القطاعات الاقتصادية في المملكة ابتداءً من النصف الثاني لعام 2021.
- انخفاض إجمالي المصروفات لعام 2021 بنسبة قدرها 14.8%، حيث بلغ حوالي 1.8 مليار دينار مقارنة مع 2.1 مليار دينار في نهاية عام 2020، نتيجة لانخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بالدرجة الأولى.
- ونتيجة لارتفاع أرباح البنوك، فقد ارتفع مخصص ضريبة الدخل لعام 2021 بما نسبته 41.0%، حيث بلغ حوالي 274.7 مليون دينار مقارنة مع 194.8 مليون دينار في نهاية عام 2020.

تطور أداء البنود المصرفية الرئيسية لعام 2021

أظهرت بيانات البنود المصرفية الرئيسية لعام 2021 قوة وصلابة القطاع المصرفي الأردني، وقدرته على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات بكفاءة واطمئنان، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج التي حققها القطاع المصرفي الأردني عام 2021:

الموجودات المصرفية

- ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 بمبلغ 4 مليار دينار وبما نسبته 7.0% عن نهاية عام 2020 ليصل إلى حوالي 61.1 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية في نهاية عام 2021 بمبلغ 3.9 مليار دينار وبما نسبته 7.9% عن نهاية عام 2020 ليصل إلى حوالي 54.7 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية (كنسبة من إجمالي الموجودات) من 88.9% في نهاية عام 2020 إلى 89.6% في نهاية عام 2021.

ودائع العملاء

- ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 بمبلغ 2.7 مليار دينار وبما نسبته 7.4% عن نهاية عام 2020 ليصل إلى حوالي 39.5 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع المحلية في نهاية عام 2021 بمبلغ 2.5 مليار دينار وبما نسبته 8.7% عن نهاية عام 2020 لتصل إلى حوالي 30.7 مليار دينار.

- ارتفع إجمالي الودائع بالعملة المحلية كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من 76.7% في نهاية عام 2020 إلى 77.6% في نهاية عام 2021.
- ارتفع إجمالي الودائع (كنسبة من إجمالي الموجودات) من 64.5% في نهاية العام 2020 إلى 64.7% في نهاية عام 2021.



هيكل إجمالي الودائع 2021

■ لأجل 53.8%
■ تحت الطلب 29.2%
■ توفير 17.0%

التسهيلات الائتمانية

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 بمبلغ 1.4 مليار دينار وبما نسبته 4.9% عن نهاية عام 2020، ليصل إلى حوالي 30 مليار دينار.
- انخفض إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي الموجودات المصرفية) من 50.2% في نهاية عام 2020 إلى 49.2% في عام 2021.
- انخفض إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي وديائع العملاء) من 77.8% في نهاية عام 2020 إلى 76.0% في نهاية عام 2021.



هيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية 2021

■ قروض وسلف 89.6%
■ جاري 9.7%
■ كمبيالات واسناد مخصصة 0.7%

على صعيد نشاط تقاص الشيكات

انخفض إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص من 6.953 مليون شيك في نهاية عام 2020 إلى 6.885 مليون شيك في نهاية عام 2021 أي ما نسبته 1.0%، أما على صعيد قيمة الشيكات المقدمة للتقاص فقد ارتفعت بما نسبته 10.0% ليصل إجمالي قيمتها في نهاية عام 2021 حوالي 37.7 مليار دينار.

انخفض عدد الشيكات المعادة من 468.2 ألف شيك في نهاية عام 2020 إلى 237.6 ألف شيك في نهاية عام 2021 بما نسبته 49.3%، أما على صعيد قيمة الشيكات المعادة فقد انخفضت بما نسبته 28.4% ليصل إجمالي قيمتها في نهاية عام 2021 حوالي 1.2 مليار دينار.

تطور أداء البنود المصرفية الرئيسية (2021-2020)

البيان / السنة	2020	2021	نسبة التغير
السيولة المحلية (M2)	37,011.9	39,509.2	8.1%
الموجودات المصرفية	57,038.0	61,056.9	7.0%
الودائع المصرفية	36,789.1	39,522.3	7.4%
التسهيلات الائتمانية	28,639.1	30,028.5	4.9%

مصادر البيانات

- بورصة عمان.
- البنك المركزي الأردني.

أداء الاقتصاد الأردني لعام 2021 وتوقعات العام 2022

أظهرت بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للمملكة حالة من التحسن خلال العام الماضي 2021 في ضوء بدء العديد من القطاعات باستعادة نشاطها الاقتصادي، حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد الأردني لعام 2021 بما نسبته 2.0%.

إلا أن السلالات الجديدة المتحورة من فيروس كورونا زادت من مستوى الظروف الصعبة التي أُلقت بظلالها على الاقتصاد الأردني في السنوات الأخيرة والمتمثلة في تباطؤ نسب النمو الاقتصادي، وارتفاع مستويات الدين العام والبطالة. وفي الوقت الذي لا تزال جائحة فيروس كورونا وعواقبها الاقتصادية والاجتماعية تشكل تهديداً خطيراً للعالم أجمع، كشف تقرير المخاطر السنوي للعام 2022، الصادر مؤخراً عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن الأردن سيواجه 5 مخاطر في العام الحالي، والتي تشمل:

- أزمة الركود الاقتصادي الممتد.
- أزمة الديون الحكومية.
- أزمة البطالة والمعيشة.
- أزمة الموارد الطبيعية.
- عدم استقرار الأسعار.

وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها الاقتصاد الأردني خلال عام 2021 وتوقعات العام 2022:

النمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021

في ضوء الإجراءات التي تبنتها الحكومة الأردنية خلال العام الماضي والمتمثلة بتطبيق خطة تدريجية لفتح القطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة وتقليص ساعات الحظر الجزئي، والتحسين في مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي والصادرات الكلية، هذا بالإضافة إلى التسريع في وتيرة عمليات التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد والتي غطت ما نسبته 40% من إجمالي سكان المملكة، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 بما نسبته 2.1% مقارنةً بانكماش نسبته 1.5% لنفس الفترة من عام 2020، أي بارتفاع بلغ 3.6%.

بينما شهد الربع الثالث من العام الماضي نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة بما نسبته 2.7% مقارنةً بالربع الثالث من عام 2020، وتشير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق قطاع الصناعات الاستخراجية أعلى معدل نمو بالربع الثالث من العام الماضي 9.7%، تلاه قطاع الإنشاءات 3.9%، والنقل والتخزين والاتصالات 3.5%، ثم الصناعات التحويلية 3.2%.

توقعات المؤسسات العالمية والإقليمية للاقتصاد الأردني للعام 2022

- استبعد **البنك الدولي** في تقريره (الآفاق الاقتصادية العالمية 2022/01) تسارع النمو الاقتصادي في الأردن، حيث اعتبره من بين الاقتصادات غير القادرة (على قلب معادلة التباطؤ) المتوقع في النمو الاقتصادي خاصة في ظل المستويات المرتفعة للدين الحكومي، حيث توقع أن تسجل المملكة نمواً نسبته 2.3% للعام 2022.
- أعرب **صندوق النقد الدولي** في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي 2021/10) عن أمله في أن تواصل السياسات الاقتصادية للمملكة دعم التعافي وخلق فرص العمل، ومساعدة القطاعات والفئات الأكثر تأثراً بالجائحة، حيث توقع الصندوق أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 2.7% للعام 2022، وصولاً إلى 3.1% في عام 2023، في انعكاس لتعافٍ تدريجي، وبدعم من التدابير المالية والنقدية.
- أشارت **الأمم المتحدة** في تقريرها (الحالة والتوقعات الاقتصادية العالمية 2022/01) إلى أنه من المتوقع نمو الاقتصاد الأردني في عام 2022 بنسبة 2.8%، وهو ذات المعدل المتوقع لعام 2023، مع الإشارة إلى تحسن وتيرة برنامج المطاعيم ضد الفيروس والتي تتماشى مع المعدلات العالمية، حيث غطت ما نسبته 40% من إجمالي عدد السكان.
- توقعت **وكالة فيتش** في (تصنيفها الائتماني 2021/12) ارتفاعاً نسبته 2.5% في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة للعام 2022، مدعوماً بعودة حركة التجارة العالمية وبعض التعافي في القطاع السياحي وتطبيق مجموعة واسعة من الإصلاحات خلال الربع الأول من العام الحالي.
- توقع **صندوق النقد العربي** في تقريره (آفاق الاقتصاد العربي 2021/10) بأن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 2.7% في العام 2022، وذلك في ظل التدرج في احتواء التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا وتطبيق برامج الإصلاحات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي.

معدل التضخم

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) لعام 2021

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) لعام 2021 نمواً نسبته 1.4% مقارنة مع عام 2020، ويعزى هذا المستوى المسجل إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية عالمياً بالإضافة إلى تحسن معدلات الاستهلاك محلياً في ضوء تخفيف القيود الاحترازية التي كانت قد فرضتها الحكومة لمجابهة الجائحة. وارتفع معدل التضخم الأساسي لعام 2021 (والذي يقاس بعد استبعاد السلع الأكثر تذبذباً بأسعارها لمجموعة الغذاء والوقود والإنارة والنقل) بما نسبته 0.9% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020.

توقعات المؤسسات العالمية والإقليمية لمعدل التضخم في الأردن للعام 2022

- يتوقع **البنك الدولي** في تقريره (مرصد الاقتصاد الأردني 2021/12)، بأن تسجل المملكة تضخماً نسبته 2.0% للعام 2022، على أن يرتفع في عام 2023 بما نسبته 2.3%.
- يتوقع **صندوق النقد الدولي** أن يصاحب النمو المتوقع في أداء الاقتصاد الأردني لعام 2022 تضخماً في مستويات الأسعار نسبته 2.0%، على أن يرتفع في عام 2023 بما نسبته 2.5%.
- تتوقع **الأمم المتحدة** ارتفاع معدل التضخم في الأردن إلى 1.9% لعام 2022، و2.2% للعام 2023.
- تشير توقعات **صندوق النقد العربي** إلى ارتفاع معدل التضخم في الأردن للعام 2022 بما نسبته 2.0%.

معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2021

فاقم فيروس كورونا من معدلات البطالة في الأردن، لتصل إلى مستويات قياسية لم تسجلها المملكة من قبل، حيث بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2021 ما نسبته 23.2%، بينما بلغ معدل المشاركة الاقتصادية (قوة العمل منسوبة إلى السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.4%، وفيما يلي أبرز التفاصيل المتعلقة بمعدل البطالة للربع الثالث من عام 2021:

- بلغ معدل البطالة للذكور خلال الربع الثالث من عام 2021 ما نسبته 21.2% مقابل 30.8% للإناث.
- بلغ معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية الممتدة من 15 سنة وحتى 24 سنة ما نسبته 48.5%.
- سُجل أعلى معدل للبطالة في محافظة الطفيلة وبنسبة بلغت 29.0%، فيما سُجل أدنى معدل للبطالة في محافظة مادبا وبنسبة بلغت 20.3%.

المالية العامة

أبرز التطورات التي شهدتها المالية العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2021

رفعت وكالة فيتش التصنيف الائتماني للأردن من سلبي إلى مستقر مستشهدة بنجاحة السياسة المالية، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة جراء تداعيات فيروس كورونا، مما يعكس حصافة السياسة المالية وقدرة الاقتصاد الأردني على التعافي، وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها المالية العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2021:

- تشير تقديرات الموازنة العامة إلى أن العجز المالي لعام 2021 بلغ ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 7.0% في عام 2020، على أن يواصل انخفاضه إلى 5.2% للعام 2022.
- أسفرت تطورات المالية العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2021 عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة بعد المنح بنحو 1,487.3 مليون دينار مقابل 1,767.6 مليون دينار خلال نفس الفترة أي بتراجع نسبته 15.9%.
- بلغت تغطية الإيرادات العامة إلى النفقات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2021 ما نسبته 83.1% مقارنة بما نسبته 78.2% خلال نفس الفترة من عام 2020، وتشير زيادة هذه النسبة إلى تقلص فجوة تغطية الإيرادات للنفقات.

تطورات المالية العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2021

مليون دينار

البيان / السنة	الشهور الأحد عشر الأولى 2020	الشهور الأحد عشر الأولى 2021	نسبة التغير
الإيرادات المحلية	5,639.4	6,719.2	19.1%
المنح الخارجية	712.2	583.9	(18.0%)
إجمالي الإيرادات والمنح	6,351.6	7,303.1	15.0%
النفقات الجارية	7,557.9	7,926.2	4.9%
النفقات الرأسمالية	561.3	864.3	54.0%
إجمالي النفقات	8,119.2	8,790.5	8.3%
الوفر (العجز) المالي "بعد المنح"	(1,767.6)	(1,487.3)	(15.9%)
الوفر (العجز) المالي "قبل المنح"	(2,479.8)	(2,071.3)	(16.5%)

موازنة المملكة للعام 2022

تسعى المملكة في موازنتها للعام 2022 إلى تحقيق العديد من الأهداف، والتي يأتي في مقدمتها تخفيض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحفيز بيئة الأعمال من خلال رفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة بلغت 43.6% مقارنة بموازنة العام 2021، كما رصدت الموازنة مخصصات كبيرة لبرنامج التشغيل الوطني، وبرنامج دعم وتمويل الصناعة، وبرنامج تحفيز القطاع السياحي.

وشهدت إجراءات التحفيز قيام الحكومة بداية هذا العام بتوحيد وتخفيض التعرفة الجمركية، إذ أصبحت ما نسبته 50% من المستوردات معفاة من الرسوم الجمركية، فيما ستخضع 43% منها لرسوم جمركي نسبته 5.0% فقط، مع مراعاة الحفاظ على الحماية الجمركية لبعض قطاعات الصناعات الهندسية والإنتاجية والغذائية.

المديونية

مديونية المملكة حتى نهاية تشرين الثاني من عام 2021

واصلت مديونية المملكة ارتفاعها جراء مواصلة سياسة الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية عجز الموازنة والإنفاق العام وتمويل تدابير الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية الأساسية، حيث بلغ رصيد إجمالي الدين العام حتى نهاية شهر تشرين الثاني 2021 (شاملاً مديونية صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) ما قيمته 35.4 مليار دينار أو ما نسبته 110.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر تشرين الثاني من عام 2021 مقابل 33.0 مليار دينار في نهاية عام 2020 أو ما نسبته 106.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، وفيما يلي أبرز التفاصيل التي شهدتها المديونية:

- ارتفع رصيد إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية في نهاية شهر تشرين الثاني 2021 بما نسبته 8.0% عن رصيد نهاية العام 2020 ليصل إلى 20.4 مليار دينار، أي ما نسبته 63.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر تشرين الثاني من عام 2021.
- ارتفع رصيد إجمالي الدين الخارجي بنهاية شهر تشرين الثاني 2021 بما نسبته 5.8% عن رصيد نهاية عام 2020 ليصل إلى 14.9 مليار دينار أي ما نسبته 46.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر تشرين الثاني من عام 2021.
- تشير بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021 ستبلغ 112.8%، مفترضاً أن يصل إجمالي الدين إلى 36 مليار دينار.

تطورات المديونية حتى نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2021

مليون دينار

البيان / السنة	2020	تشرين ثاني 2021	نسبة التغير
إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية	18,933.7	20,442.7	8.0%
إجمالي الدين الداخلي / الناتج المحلي الإجمالي	61.0%	63.8%	2.8 نقطة مئوية
إجمالي الدين الخارجي	14,098.3	14,910.1	5.8%
إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي	45.4%	46.5%	1.1 نقطة مئوية
إجمالي الدين العام	33,032.0	35,352.8	7.0%
إجمالي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	106.5%	110.3%	3.8 نقاط مئوية

توقعات المؤسسات العالمية والإقليمية لمديونية المملكة للعام 2022

- تشير بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2022 ستبلغ 114.6% ليصل إلى 37 مليار دينار، على أن تبلغ 115.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 وصولاً إلى 38 مليار دينار.
- توقعت وكالة فيتش أن يصل الدين الحكومي العام إلى ذروته عند 94.0% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين الحالي والمقبل 2022 – 2023.

قطاع التجارة الخارجية لعام 2021

شهد العجز في الميزان التجاري لعام 2021 اتجاهاً تصاعدياً بعد أن سجّل ارتفاعاً قيمته 2.1 مليار دينار وبما نسبته 31.9% مقارنةً بعام 2020 ليصل إلى 8.7 مليار دينار أردني، وفيما يلي أبرز التطورات على جانبي الميزان التجاري لهذه الفترة:

- ارتفعت الصادرات الكلية عام 2021 بما نسبته 17.8% مقارنةً بعام 2020، لتصل إلى 6.6 مليار دينار أردني.
- ارتفعت مستوردات المملكة عام 2021 بما نسبته 25.4% مقارنةً بعام 2020، لتصل إلى 15.3 مليار دينار أردني.
- ارتفعت فاتورة المملكة عام 2021 من النفط الخام ومشتقاته بما نسبته 43% مقارنةً بعام 2020، لتصل إلى 1.8 مليار دينار أردني.
- بلغت تغطية الصادرات الكلية للمستوردات عام 2021 ما نسبته 43.3%، مقارنةً مع 46.1% لعام 2020، أي بانخفاض مقداره 2.8 نقطة مئوية.

تطورات التجارة الخارجية بين عامي 2020 و2021

مليون دينار

التغير	2021	2020	البيان / السنة
19.7%	6,039.5	5,044.1	الصادرات الوطنية
1.4%	604.3	595.7	المعاد تصديره
17.8%	6,643.8	5,639.8	الصادرات الكلية
25.4%	15,345.1	12,235.4	المستوردات الكلية
31.9%	(8,701.3)	(6,595.6)	الفائض (العجز) التجاري
(2.8) نقطة مئوية	46.1%	43.3%	نسبة تغطية الصادرات للمستوردات

ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021

يرجع صندوق النقد الدولي أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى نحو 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 بسبب ارتفاع أسعار استيراد الوقود وزيادة واردات السلع الوسيطة، بينما يتوقع أن تستمر عائدات السفر بالتعافي التدريجي إلى مستويات قريبة لما قبل الجائحة لينخفض عجز الحساب الجاري إلى أقل من 5% عام 2022.

وينتشر مستوى عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بعدد من البنود البارزة المكوّنة لهذا الميزان والتي تنعكس بشكل أو بآخر على ارتفاع أو انخفاض مستوياته، ومن هذه البنود مقدار عجز الميزان التجاري للمملكة، إلى جانب بنود أخرى مهمة ككل من الدخل السياحي الذي يندرج تحت حساب الخدمات، وحوالات المغتربين التي تندرج تحت بند التحويلات الجارية، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي، وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها تلك البنود:

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2021 ما مقداره 18 مليار دولار مقابل 15.9 مليار دولار في نهاية عام 2020 أي بارتفاع نسبته 13.3%، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 شهراً.
- تشير البيانات الأولية الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى ارتفاع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج لعام 2021 بنسبة 1.0% مقارنة مع عام 2020، لتصل إلى 2.4 مليار دينار.
- أظهرت بيانات البنك المركزي ارتفاع الدخل السياحي المتحقق خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2021 بنسبة 78.5% حيث بلغت 1.7 مليار دينار بالمقارنة مع ذات الفترة من العام 2020، حيث شهدت المملكة عودة تدريجية للسياحة الخارجية بعد تراجعها العام 2020 بسبب جائحة كورونا والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للسيطرة على الوباء.
- وفقاً لبيانات البنك المركزي فقد سجّل الاستثمار المباشر خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 صافي تدفق للداخل مقداره 269.4 مليون دينار مقارنة مع 398.9 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2020، ليسجل بذلك انخفاضاً نسبته 32.5% أو ما مقداره 129.5 مليون دينار.
- أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2.8 مليار دينار (12.1% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1.8 مليار دينار (7.8% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

مصادر البيانات

- دائرة الإحصاءات العامة.
- وزارة المالية.
- البنك المركزي الأردني.
- وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.
- تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2021/10، صندوق النقد العربي.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/10، صندوق النقد الدولي.
- تقرير مرصد الاقتصاد الأردني 2021/12، البنك الدولي.
- تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2022/01، البنك الدولي.
- تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية العالمية 2022/01، الأمم المتحدة.

أداء الاقتصاد العربي لعام 2021 وتوقعات العام 2022

بالتزامن مع التحسن الذي شهده أداء الاقتصاد العالمي ونموه بمعدل 5.9% خلال العام 2021 وتوقعات استمرار هذا النمو بمعدل 4.4% للعام 2022 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة بداية هذا العام، فقد جاء أداء الاقتصاد العربي إيجابياً خلال العام 2021 وخصوصاً بعد الانحسار النسبي لتداعيات أزمة فيروس كورونا نتيجة للتقدم المحقق على صعيد حملات التلقيح الوطنية الأمر الذي مكّن عدداً كبيراً من الدول العربية من فتح اقتصاداتها وهو ما دعم أداء بعض القطاعات الاقتصادية، ولعل من أهمها قطاعات التصدير والسياحة والتشييد والبناء، إضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي لا زالت عائداته تمثل حصة مهمة في الناتج والصادرات والإيرادات الحكومية لعدد كبير من دول المنطقة العربية.

النمو الاقتصادي العربي

الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2021

وفقاً لبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2021 نمواً نسبته 4.4% ليتجاوز 2.8 تريليون دولار. كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية لعام 2021 بنسبة 13% ليبلغ 6.4 ألف دولار في المتوسط.

فيما تشير بيانات صندوق النقد العربي إلى نمو الاقتصاد العربي لعام 2021 بنسبة قدرها 2.7%، ويُعزى ذلك النمو للعوامل التالية:

- توقعات النمو المرتفعة للاقتصاد العالمي لعام 2021، علاوة على نشاط حركة التجارة العالمية.
- انتعاش الطلب العالمي على الطاقة وتعافي السوق العالمية للنفط وارتفاع أسعارها.
- التزام عدد من الدول العربية بتنفيذ برامج وطنية للإصلاح الاقتصادي.
- استمرار البنوك المركزية ووزارات المالية بالعمل على حزم التحفيز.
- التطبيق الناجح لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي.

أما على صعيد نسب النمو للدول العربية المصدرة للنفط، تشير بيانات الصندوق إلى نموها في عام 2021 بنسبة 2.8%، أما فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط فإنها ستتمو في عام 2021 بنسبة 2.5%.

أبرز التحديات للعام 2022

على الرغم من الارتفاع المتوقع في عدد السكان، إلا أنه يُتَوَقَّع وفقاً لبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تحسُّن نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية للعام 2022 ليصل إلى 6.6 ألف دولار في المتوسط.

أما على صعيد نسب النمو للدول العربية المصدرة للنفط، تشير بيانات صندوق النقد العربي إلى نموها في عام 2022 بنسبة 5.5%، أما فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط فإنها ستتمو في عام 2022 بنسبة 4.6%. وإذا ما استمرت العوامل المحفزة أنفة الذكر على هذه الوتيرة، فمن المتوقع ارتفاع نسق الأداء الاقتصادي في عام 2022 لينمو بنسبة قدرها 5.2%، إلا أن هذه التوقعات وفقاً لصندوق النقد العربي يشوبها بعض المخاوف نتيجة للتحديات التالية:

- انتشار السلالات المتحورة الجديدة لفيروس كورونا، والمخاوف من عدم قدرة اللقاحات الحالية على مواجهتها، وبما قد يهدد جهود الدول العربية في عودة الأنشطة الاقتصادية إلى سابق عهدها.
- عودة المسارات التقليدية للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما سيؤدي إلى رفع أسعار الفائدة.
- المخاوف من تفاقم الضغوط التضخمية التي شهدتها العالم نهاية عام 2021، والتي قد يقابلها رفع أسعار الفائدة لمواجهتها، الأمر الذي قد يؤثر على مسارات التعافي الاقتصادي.
- تراكم مستويات المديونية العامة للدول العربية المقترضة، والحاجة إلى تكثيف الجهود على صعيد تحقيق الانضباط المالي وخفض مستويات الدين العام.
- الخسائر الكبيرة والاضطرابات التي ما زالت تعاني منها بعض القطاعات الاقتصادية، ومن أهمها قطاعات السياحة والطيران، وهو ما يستلزم الاستمرار في دعم هذه القطاعات.
- إمكانية أن تؤدي الحزم والإجراءات التحفيزية المتخذة من قبل القطاع المصرفي إلى تزايد الضغوط على ميزانيات البنوك وربحياتها جراء التأجيل المستمر لأقساط القروض، وارتفاع مستويات القروض المتعثرة.

التضخم

تشير بيانات صندوق النقد العربي إلى وصول معدل التضخم العربي إلى مستويات قياسية لتبلغ في نهاية عام 2021 ما نسبته 13.2%، حيث تأثر سلبياً بارتفاع معدلات الأسعار في الدول العربية المستوردة للنفط بشكل كبير، في حين تتوقع بيانات الصندوق نموه بنسبة 6.1% للعام 2022.

التجارة العربية

وفقاً لبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، حققت التجارة الخارجية العربية انتعاشاً ملحوظاً لتنمو بنسبة قدرها 21.7% لتبلغ 2.2 تريليون دولار، كمحصلة لنمو الصادرات العربية بنسبة قدرها 31.1%، ونمو الواردات العربية بنسبة قدرها 12.6%، في حين تشير توقعات العام الحالي 2022 إلى ارتفاعها لتصل إلى حوالي 2.4 تريليون دولار. كما ارتفع الاحتياطي العربي من العملات الأجنبية ليتجاوز حدود التريليون دولار ليكفي لتغطية الواردات العربية من السلع والخدمات لمدة تزيد عن 5 أشهر.

مصادر البيانات

- تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2021/10، صندوق النقد العربي.
- نشرة ضمان الاستثمار 2022/01، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

على الرغم من التفاؤل الذي ظهرت بوادره بداية العام 2021، والمدفوعة بنمو الانفاق الاستهلاكي، إلا أن العديد من التحديات قد ساهمت مجتمعة في كبح وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي في نهاية العام الماضي، كما أن استمرارها على المدى الطويل من شأنه تقويض توقعات النمو للعام الجديد 2022، للعام القادم 2023، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- الانتشار السريع للسلاسل المتحورة لفيروس كورونا، وفي مقدمتها المتحور "أوميكرون".
- تراجع آثار المحفزات النقدية والمالية، خاصة في ظل الارتفاع المرتقب لأسعار الفائدة.
- الاضطرابات في سلاسل الإمدادات وأثرها في اتساع الفجوة بين الطلب والعرض.
- ارتفاع أسعار الطاقة، وتزايد الضغوط التضخمية.
- تزايد حدة التوترات الجيوسياسية والاقتصادية.
- ارتفاع الديون السيادية إلى مستويات قياسية.

هذا وقد حذر صندوق النقد الدولي من التداعيات الاقتصادية العالمية الخطيرة نتيجة للغزو الروسي للأراضي الأوكرانية والعقوبات المرتبطة، والمتمثلة في اضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الطاقة.

وفي ضوء استمرار تأثير الجائحة، فلا بد من التركيز على استراتيجية صحية عالمية أكثر فاعلية مما كان عليه الحال في أي وقت مضى، كما يتعين على السياسة النقدية في كثير من الدول تبني مسار التشديد لكبح الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى مواصلة السياسات المالية في منح الأولوية للإنفاق الصحي والاجتماعي مع التركيز على دعم الفئات الأشد تضرراً من الأزمة.

تقديرات المؤسسات العالمية والإقليمية للاقتصاد العالمي لعام 2021 وتوقعاتها للعام 2022

أظهرت تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الصادر عن صندوق النقد الدولي في كانون الثاني 2022) نمو الاقتصاد العالمي لعام 2021 بنسبة 5.9%، ومع استمرار الحالة الضبابية التي تغلف المشهد الاقتصادي العالمي، وعدم اليقين حول طول أمد التحديات سالفة الذكر، فإن حالة الانتعاش التي شهدتها الاقتصاد العالمي في عام 2021 مهددة بفقدان زخمها هذا العام 2022، للعام القادم 2023، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي لتخفيض توقعاته الأخيرة لنمو الاقتصاد العالمي للعام 2022 لتصبح 4.4%، في حين سينمو في العام 2023 بنسبة 3.8%.

وضمن هذا الإطار، أشارت بيانات تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية (الصادر عن البنك الدولي في كانون الثاني 2022) إلى نمو الاقتصاد العالمي عام 2021 بنسبة 5.5%، وهو ذات المعدل التي أوردته بيانات تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية العالمية (الصادر عن الأمم المتحدة في كانون الثاني 2022).

بينما تشير توقعات البنك الدولي إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2022 بنسبة 4.1%، على أن ينمو في العام 2023 بنسبة 3.2%. أما بيانات الأمم المتحدة فتتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.0% و3.5% لكلا العامين على التوالي.

توقعات صندوق النقد الدولي على مستوى الاقتصاديات المتقدمة لعامي 2022 و2023

انعكس استبعاد أثر السياسات المالية العامة التي تركز على إعادة البناء، إلى جانب السحب المبكر لإجراءات التيسير النقدي، واستمرار انقطاعات سلاسل التوريد، على توقعات النمو على صعيد الاقتصاديات المتقدمة، حيث قام صندوق النقد الدولي في شهر كانون الثاني بداية هذا العام بتعديل توقعاته السابقة في أكتوبر من العام الماضي، وعلى النحو التالي:

- تم تخفيض توقعات النمو للاقتصاد الأمريكي لعام 2022 بواقع 1.2 نقطة مئوية نتيجة لتزايد الضغوط التضخمية، والارتفاع المرتقب في أسعار الفائدة، وتشير التنبؤات إلى أن معدل النمو سيصل إلى 4.0% لهذا العام 2022، بينما سينمو بنسبة 2.6% في عام 2023.
- تم تخفيض توقعات النمو لدول الاتحاد الأوروبي للعام 2022 بواقع 0.4 نقطة مئوية نظراً لاستمرار القيود على سلاسل الإمداد لفترات طويلة، حيث يتوقع أن تسجل اقتصاديات منطقة اليورو نمواً نسبته 3.9% للعام 2022، وبدرجة أقل في العام 2023 وبنسبة نمو قدرها 2.5%.

توقعات صندوق النقد الدولي على مستوى الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية لعامي 2022 و2023

لم تكن اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية بمنأى عن تخفيض التوقعات، حيث انعكست التبعات السلبية للجائحة على أداء تلك الاقتصاديات، وعلى النحو التالي:

- خُفِّضت التوقعات الخاصة بنمو الاقتصاد الصيني للعام 2022 بمقدار 0.8 نقطة مئوية نتيجة للاضطرابات المتعلقة بسياسة عدم التهاون المطلق مع أي حالات عدوى بفرض المزيد من القيود على الحركة، بالإضافة إلى الانكماش الجاري في قطاع العقارات وببطء تعافي الاستهلاك الخاص، وتشير التنبؤات إلى أن معدل النمو سيصل إلى 4.8% لهذا العام 2022، بينما سينمو بنسبة 5.2% عام 2023.
- تم رفع التوقعات الخاصة للهند لعام 2022 بواقع 0.5 نقطة مئوية في ضوء التحسن المرتقب في نمو الائتمان ليبلغ 9.0%، على أن ينخفض عام 2023 إلى 7.1%.

أبرز توقعات صندوق النقد الدولي للنمو وفقاً لبيانات كانون الثاني 2022

البيان	2021	متوقع 2022	متوقع 2023
العالم	5.9	4.4	3.8
الاقتصاديات المتقدمة	5.0	3.9	2.6
الولايات المتحدة الأمريكية	5.6	4.0	2.6
منطقة اليورو	5.2	3.9	2.5
اليابان	1.6	3.3	1.8
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	6.5	4.8	4.7
الصين	8.1	4.8	5.2
الهند	9.0	9.0	7.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.1	4.4	3.4

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2022/01، صندوق النقد الدولي.

التضخم

أظهرت بيانات تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن الأمم المتحدة تسجيل التضخم العالمي معدلاً نسبته 5.2% لعام 2021، ويُعزى هذا الارتفاع إلى انتعاش الطلب على السلع الأساسية والطاقة، في حين قابل ذلك اختلالاً في جانب العرض نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن.

أما فيما يتعلق بتوقعات العام 2022، يتوقع في ظل السيطرة عن اضطرابات سلاسل التوريد، وتشديد السياسة النقدية إلى تراجع حدة التضخم إلى 3.8%، لتواصل انخفاضها إلى 3.1% في العام 2023.

في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى بقاء معدلات التضخم العالمية لفترة أطول مما كان متصوراً بمتوسط 3.9% في الاقتصاديات المتقدمة، و5.9% في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية للعام 2022، على أن يتراجع في العام 2023 إلى 2.1% و4.7% لكل منهما على التوالي بافتراض تراجع حدة الجائحة، وانخفاض الانقطاعات في سلاسل الإمداد، وعودة الطلب المتوازن بعيداً عن الاستهلاك الكثيف للسلع مما سيساعد على احتواء معدلات التضخم، مع بقاء التخوف قائماً فيما يتعلق بأسعار الطاقة.

إلا أن جهود الاحتواء معرضة للتعثر جراء الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية الذي تسبب في رفع أسعار النفط والقمح وأسعار الذهب، حيث أظهر صندوق النقد الدولي مخاوفه من جراء تصاعد حدة الحرب في أوكرانيا واتساع رقعة النزاع الروسي الغربي.

أسعار الذهب

واصلت أسعار الذهب العالمية ارتفاعها الحاد نحو أعلى مستوياته على الإطلاق منذ بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، نتيجة لجوء المستثمرين إلى الملاذ الآمن التقليدي وسط مخاوف متزايدة بشأن استمرار هذه الحرب، بالإضافة إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على قطاع النفط الروسي.

ليبلغ الذهب بذلك أعلى مستوى له منذ بداية العام 2022 ذلك عند مستوى 2,066 دولاراً للأونصة، ليقترّب من تسجيل أعلى مستوى في تاريخه عند 2,072.50 دولار للأونصة، والتي بلغها في شهر آب عام 2020 نتيجة أزمة فيروس كورونا.

أسعار النفط

أشارت البيانات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية بداية هذا العام، بأن يبلغ متوسط سعر خام برنت 75 دولاراً للبرميل في عام 2022 و68 دولاراً للبرميل في عام 2023، علماً بأن متوسط سعر خام برنت قد بلغ 70.8 دولاراً للبرميل خلال العام 2021 مقابل 41.7 دولاراً للبرميل خلال العام 2020، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر خام برنت هو معيار التسعير الدولي للنفط.

كما بلغ متوسط سعر سلة نفط الأوبك الخام 69.9 دولاراً للبرميل في العام 2021 مقابل 41.5 دولاراً للبرميل في العام 2020، مسجلة نمواً بنسبة 70% على أساس سنوي، حيث يعد أعلى معدل نمو تم تسجيله على الإطلاق في سوق النفط العالمي.

هذا وقد وصلت أسعار النفط بداية العام 2022 إلى مستويات قياسية لم تسجل منذ العام 2014، حيث تجاوزت حاجز 120 دولار للبرميل وإذا ما استمرت على هذه الوتيرة فلربما تصل لحاجز 150 دولار للبرميل، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب مقابل اختلال سلاسل العرض نتيجة العوامل التالية:

- الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية من جهة، واستمرار حدة التوترات الاقتصادية بين الصين وأمريكا من جهة أخرى.
- اشتداد برودة الطقس، والتحول من استخدام الغاز إلى النفط لتوليد الكهرباء والتدفئة.
- اضطراب معدلات الإنتاج في بعض الدول المنتجة للنفط.

حركة التجارة العالمية

انتعشت حركة التجارة العالمية عام 2021 نتيجة لنمو استهلاك السلع الأولية، وتخفيض القيود المفروضة على حركة الأفراد، وبحسب التقديرات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية في تشرين الأول من العام الماضي، يتوقع أن يسجل حجم التجارة العالمية للسلع والبضائع لعام 2021 نمواً نسبته 10.8%.

إلا أن ارتفاع معدلات الطلب الكلي أدى إلى فرض عبء ثقيل على شبكات سلسلة الإمداد العالمية وارتفاع تكاليف الشحن، وكذلك بسبب الطابع الهش للخدمات اللوجستية في مناطق العمليات الأرضية، وازدادت هذه المشكلة تعقيداً بفعل عودة القيود المفروضة على الحركة في الربع الأخير من العام الماضي لمواجهة متحور أوميكرون، وأسفر ذلك الاضطراب في التجارة العالمية عن شح السلع الاستهلاكية المستوردة وارتفاع أسعارها، الأمر الذي انعكس على توقعات منظمة التجارة العالمية لعام 2022 لتبلغ 4.7%

في حين اتسعت المخاوف العالمية من تأثير الأزمة الراهنة بين روسيا وأوكرانيا على التجارة العالمية على إمدادات الطاقة والغذاء والقمح.

كما يتوقع استمرار تراجع تجارة الخدمات عبر الحدود (السياحة) لتبقى دون مستوياتها في عام 2019، حيث ستؤثر القيود المفروضة على السفر الدولي بسبب الجائحة والمخاوف من السفر على إيرادات الدول بشكل عام.

وفيما يلي، توقعات صندوق النقد الدولي لحجم التجارة وفقاً لبيانات كانون ثاني 2022:

البيان	2021	متوقع 2022	متوقع 2023
العالم	9.3%	6.0%	4.9%
الاقتصاديات المتقدمة	8.3%	6.2%	4.6%
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	11.1%	5.7%	5.4%

مصادر البيانات

- تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2022/01، البنك الدولي.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2022/01، صندوق النقد الدولي.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/10، صندوق النقد الدولي.
- تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية العالمية 2022/01، الأمم المتحدة.

تطور وسائل التواصل الاجتماعي عالمياً ومحلياً

تُعرّف وسائل / شبكات التواصل الاجتماعي مثل (Facebook) على أنها مواقع يتواصل من خلالها ملايين المستخدمين ذوي الاهتمامات المشتركة؛ وتتيح هذه المواقع لمستخدميها مشاركة الملفات والصور وتبادل مقاطع الفيديو وإنشاء مدونات وإرسال الرسائل وإجراء محادثات فورية، كما تسمح بالتواصل بين الأصدقاء والزملاء وكذلك تعزيز الروابط بين أعضائها ومشتريها.

الجدير بالذكر أن عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العالم ارتفع بما نسبته 10% خلال العام الماضي 2021 مقارنةً بعام 2020، ليرتفع عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي إلى 4.6 مليار مستخدم حول العالم. مما يشير إلى أن 57.6% من سكان العالم الذين يقدر عددهم بنحو 7.9 مليار نسمة يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي.

وساهم فيروس كورونا بشكل كبير في هذه الزيادة، حيث غير الناس في جميع أنحاء العالم من أسلوب حياتهم بما في ذلك طريقة التواصل مع الآخرين بسبب الحجر الصحي المستمر. لذلك، بدأ الناس في استخدام البدائل المتاحة للتواصل مع الأصدقاء والعائلة وكذلك إدارة أعمالهم من المنزل، حيث شهد العمان الماضيان نمواً هائلاً في مجال التسويق الرقمي، كما تحولت الشركات من القنوات التقليدية إلى الرقمية.

وأظهرت الأبحاث التي أجرتها (Hootsuite Foundation) في عام 2021 أن (Facebook) قد تصدر شبكات التواصل الاجتماعي لعدد المستخدمين بحوالي 2.9 مليار مستخدم نشط، يليها (YouTube) بحوالي 2.3 مليار مستخدم نشط، ثم (WhatsApp) بملياري مستخدم نشط.

علاوة على ذلك، تقدم هذه الوسائل بما يُعرف بثلاثية التواصل الاجتماعي (الاتصال والتواصل والتسويق) عبر عشرات الآلاف من خدماتها، مما انعكس على تسارع التجارة الاجتماعية «التجارة الإلكترونية» بشكل كبير، حيث تشير توقعات مؤسسة (Gartner) بأن 60% من جميع طلبات خدمة العملاء ستتم عبر القنوات الرقمية بحلول عام 2023، مما يؤكد على أن استخدام الشبكات الاجتماعية لم يعد سلوكاً ثانوياً أو ترفيهاً في أنشطتنا اليومية، حيث أصبح التفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي أمراً ضرورياً في حياتنا اليومية.

نظرة عامة على وسائل التواصل الاجتماعي عالمياً

استمر تأثير فيروس كورونا خلال عام 2021 على جميع القطاعات، كما تأثرت حركة الإنترنت بها، مما دفع العديد من المتصلين بالإنترنت للتكيف مع تحديات الجائحة، من خلال تبني أدوات رقمية جديدة. وقدمت وسائل التواصل الاجتماعي في العام 2021 إحصائيات مثيرة للاهتمام، وفيما يلي أبرز هذه الإحصائيات:

- وفقاً لموقع (Hootsuite) المتخصص في إحصائيات مواقع التواصل الاجتماعي، فقد ارتفع عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العام الماضي 2021 بما نسبته 10.0% مقارنة بعام 2020. حيث انضم ما يقرب من نصف مليار مستخدم جديد، مما رفع الإجمالي العالمي إلى 4.6 مليار مستخدم في نهاية العام 2021.

مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي النشطون 4.6 مليار



مستخدمي الإنترنت 4.9 بليون



مستخدمي الهواتف النقالة 5.3 مليار










إجمالي عدد سكان العالم 7.9 بليون



- وفقاً لمسح أجرته (Influencer Marketing Hub Foundation) لمستخدمي الإنترنت الذين تتراوح أعمارهم بين (16-64 عاماً) حول منصات التواصل الاجتماعي المفضلة لديهم، كان تطبيق (WhatsApp) أكثر منصات التواصل تفضيلاً بين المستخدمين وبما نسبته 21.7%، يليه (Facebook) بنسبة 21.5%، ثم (Instagram) بنسبة 19.3%، فيما استحوذت المنصات الاجتماعية المتبقية على 37.5% مثل (Twitter, TikTok, Facebook Messenger, YouTube).
- استحوذ أشهر محرك بحث حول العالم (Google) خلال السنوات الماضية على النصيب الأكبر من المستخدمين وزياراتهم للإنترنت، إلا أن تطبيق (TikTok) الصيني أزاح العملاق الأمريكي عن عرشه في العام 2021، ليصبح أكثر المواقع زيارة حول العالم على الإنترنت، بينما تراجع (Facebook) إلى المركز الثالث.

- لا يزال Facebook هو أكبر منصات التواصل الاجتماعي من حيث عدد المستخدمين النشطين شهرياً على مستوى العالم، في حين أعلنت TikTok أنها تجاوزت المليار مستخدم نشط شهرياً في نهاية أيلول 2021، مما يجعلها سابع منصة وسائط اجتماعية تنضم إلى نادي المليار مستخدم.

منصات التواصل الاجتماعي التي لديها أكثر من مليار مشترك نشط شهرياً

عدد المشتركين النشطين شهرياً	منصة التواصل الاجتماعي
2.9 مليار مستخدم نشط شهرياً	 Facebook
2.3 مليار مستخدم نشط شهرياً	 YouTube
2.0 مليار مستخدم نشط شهرياً	 WhatsApp
1.4 مليار مستخدم نشط شهرياً	 Instagram
1.3 مليار مستخدم نشط شهرياً	 F. Messenger
1.3 مليار مستخدم نشط شهرياً	 WeChat
1.0 مليار مستخدم نشط شهرياً	 TikTok

- وفقاً لموقع (Hootsuite) المتخصص في إحصائيات مواقع التواصل الاجتماعي، فإن (2:30) ساعة يومياً متوسط الوقت الذي يقضيه مستخدمي الإنترنت الذين تتراوح أعمارهم بين (16 - 64 عاماً) في استخدام أنواع مختلفة من وسائل التواصل الاجتماعي لعام 2021.

نظرة عامة على وسائل التواصل الاجتماعي محلياً

- وفقاً لموقع (Datareportal) بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن في نهاية كانون الثاني 2021 حوالي 6.8 مليون مستخدم، أي ما نسبته 66.8% من إجمالي عدد السكان، حيث ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت بحوالي 56 ألف مستخدم بين عامي 2020 و2021.
- بلغ عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الأردن في كانون الثاني 2021 حوالي 6.3 مليون مستخدم، حيث ارتفع عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بحوالي 600 ألف مستخدم بين عامي 2020 و2021.
- بلغ عدد مستخدمي الهاتف النقال في الأردن في نهاية كانون الثاني 2021 حوالي 8 مليون مستخدم، حيث ارتفع عدد مستخدمي الهاتف النقال بحوالي 3000 مستخدم بين عامي 2020 و2021.
- بلغ عدد مستخدمي (Facebook) في الأردن لعام 2021 حوالي 6.8 مليون، أي ما يعادل 64.3% من إجمالي عدد السكان، في حين كان الشريحة العمرية التي تتراوح بين (25 – 34 عاماً) هي الشريحة الأكثر استخداماً لـ (Facebook) وبحوالي 2.1 مليون مستخدم.



 06-5200400

 www.hbtf.com

    Housing Bank